اللفظ بخصوصه وامّا غير صريح وهو ما يلزم عنه فان قصد وتوقف
الصدق او توقف الصحة العقلية او الشرعية عليه فدلالة اقتضاء
مثل رفع عن امتي الخطاء والنسيان واسأل القرية واعتق عبدك
عني بالف وان لم يتوقف وقرن بحكم لولم يكن ذلك اللفظ لتعليله
لكان بعيدا فتنبيه نص واما نحو عليك الكفارة جوابا لمن قال
جامعت الليلي او رمضان انها ليست بسبع ابات لو تمضمضت
بماء وان لم يقصد فدلالة اشارة كقوله النساء ناقصات عقل ودين
من قيل وما نقصانهن قيل يمكث احداهن شطر دهرها
لاتصلي فانه لم يقصد بيان اكثر الحيض واقل الطهر ولكن المبالغة
تقتضي ذلك فصل والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق
وهو نوعان الاول متفق عليه ويسمى مفهوم الموافقة وهو ان يكون
المسكوت عنه موافقا للمنطوق به في محل الحكم فان كان فيه معنى الاولى
فهو فحوى الخطاب نحو فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما فانه يدل على
تحريم الضرب بطريق الاولى وان لم يكن فيه معنى الاولى فهو لحن
الخطاب نحو ان لكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فانه يدل
على وجوب ثبات الواحد للعشرة كالاطريق الاولى والثاني يسمى
مختلفا فيه ويسمى مفهوم المخالفة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا
للمنطوق في الحكم ويسمى دليل الخطاب وهو اقسام مفهوم اللقب و
هو اضعفها والاخذ به قليل ومفهوم الصفة وهو اقوى والاخذ
به اكثر ومفهوم العدد ومفهوم انما وقيل هما الشرط وهو فوقهما او
مفهوم الغاية وهو اقوى منهما ومفهوم العدد ومفهوم انما او
قيل هما مطوقان والشرط الاخذ بمفهوم المخالفة على القول
الاخر الكلام مخرج الاغلب والسؤال وحادثة متعددة او تقدير جهالة
له او غير ذلك مما يقتضي تخصيص المذكور بالذكر الباب الرابع
في الحقيقة والمجاز فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له
اصطلاح التخاطب وهي لغوية وعرفية واصطلاحية وشرعية ودينية لان
تعددت لفظا ومعنى متباينة وان اتحدت لفظا ومعنى متغايرة
وان تعددت لفظا واتحدت معنى مترادفة وان تعددت معنى و
اتحدت لفظا فان وضع اللفظ لتلك المعاني باعتبار امر اشتركت
فيه فمشككة ان تفاوتت كالموجود للقديم والحديث وان لم تتفاوت
كالموجود للقديم والحديث وان لم تتفاوت ففي محل تواطئ وحقيقة
فان اختلفت حقائق تلك المعاني فهو الجنس كحيوان والا فهو
النوع كانسان وبعضهم يعكس وان وضع اللفظ الواحد
للمعاني المتعددة لا باعتبار امر اشتركت فيه فهو المشترك
اللفظي كعين الجارية والجارحة فصل والمجاز هو
الكلمة

الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لعلاقة
مع قرينة والعلاقة نوعان مرسل كاليد للنعمة والعين للربوبية و
استعارة كالاسد للرجل الشجاع وقد يكون مركبا كما يقال له
للمتردد في امر اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وقد يقع في الاسناد
مثل جد جده والاستغناء بالكلام في ذلك فن اخر واذا
تردد الكلام بين الحقيقة والمجاز والاشتراك حمل على المجاز
ويتميز المجاز من الحقيقة بعدم اطراده وصرفه وتقييده
وغير ذلك الباب الخامس في الامر والنهي الامر قول القائل
لغيره افعل ونحوه على جهة الاستعلاء مريدا به ما تناوله والمختار
انه للوجوب لغة وشرعا لمبادرة العقلاء الى ذم عبده اذا تمثل امر
سيده ولاستدلال السلف بظاهر الاوامر على الوجوب وقد
ترد لصيغة للندب والاباحة والتهديد وغير ذلك او المختار
انه لا يدل على المرة والتكرار ولا على الفور ولا على التراخي وانما يرجع
ذلك الى القرائن وانه لا يستلزم القضاء وانما يعلم بدليل اخر وتكرر
بعود حرف العطف يقتضي تكرار المأمور به وفاقا وكذا بغير عطف
على المختار الا قرينة من تعريف او غيره فاذا ورد الامر مطلقا غير
مشروط وجب تحصيل ما لا يتم الا به حيث كان مقدورا للمأمور و
الصحيح ان الامر بالشيء ليس نهيا عن ضده ولا العكس فصل
والنهي فعل القابل لغير لا تفعل او نحوه على جهة الاستعلاء كما رها
لما تناوله ويقتضي مطلقه الدوام لا مقيدا او يدل على قبح المنهي عنه
لافساده على المختار فيهما الباب السادس في العموم والخصوص
والاطلاق والتقييد العام هو اللفظ المستغرق لما يصلح له من دون
تعيين مدلوله ولا عدد والخاص بخلافه والتخصيص اخراج بعض ما
تناوله العام والفاظ العموم كل وجود واسماء الاستفهام والشرط
والنكرة المنفية والجمع المضاف الموصوف الجنسي والمعرف بلام
الجنس مفردا او جمعا والمختار ان المتكلم يدخل في عموم خطابه وان جهلت
عينه العام للمدح والذم لا يبطل عمومه وان خص لا اكلت عاما ولا
فيضع تخصيصه وانه يجزم على المسند العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه
وانه يكفي المطلع ظن عدمه وان نحو يا ايها الناس لا يدخل فيه من
سيوجد الا لدليل اخر وان عموم النساء في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
ونحوه بنقل الشرع او بالتغليب ولان ذكر حكم جملة لا تخصيصه ذكر
له لبعضها وكذا عود الضمير الى بعض افراد العام اذا لا تنافي بين
ذلك في الصورتين والتخصيص متصل ومنفصل والمتصل الاستثناء

Copyright © King Saud University